

فعل الثورة في مواجهة ثقافة الركون

الشيخ د. محمد شقير^(١)

الثورة الإصلاحية دعوة قرآنية:

ليس خفياً أن الإسلام قد أتى إلى البشرية وهو يحمل في مفاهيمه ومعانيه روح الثورة، وقيم التغيير، وفعل الإصلاح، ومواجهة الفساد، وأنه يدعو إلى مواجهة الظلم وثقافة الانحراف عن الحق وإلى عدم الرضوخ للباطل، وأنه يأمر بالتمسك بالحق، وعدم الركون إلى الظالمين والمفسدين والمترفين والرافضين لإقامة العدل وتحقيق القسط في مختلف المجتمعات، وفي جميع المجالات.

إنّ هذا المعنى يبدو واضحاً عندما نعود إلى النصوص الأساسية للإسلام، وإلى مصادره، والتي لن نجد أنفسنا ملزمين ببذل الكثير من العناء لفهم الروح الأساس التي تخيم عليها، والقيم التي تستبطنها، وإلى أين تريد أن تأخذ الفرد والمجتمع، والأهداف التي ترسمها لهم، وما هي المعاني المقبولة وغير المقبولة لديها، وبالتالي ما هي طبيعة المواقف التي يجب أن تؤخذ من مختلف القضايا الاجتماعية وغيرها.

(١) أستاذ في الجامعة اللبنانية، كاتب وباحث من الحوزة العلمية في لبنان.

فنجد في القرآن الكريم آيات، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ (١)

وذلك في دلالة واضحة على أنّ أيّ نوع من أنواع الخضوع للظلم أو القبول به، وفي أيّ مجال من المجالات يُعدّ عملاً محرماً يستوجب مسّ النار وعذاب الجبار.

وفي آية أخرى يقول تعالى حكاية عن شعيب النبي ﷺ: ﴿إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (٢).

حيث يوضح النبي ﷺ، بأنّ هدفه الأساس هو الإصلاح ومواجهة الفساد، في دلالة على أنّ حركة الأنبياء ﷺ تجعل من أولى اهتماماتها الإصلاح في مختلف ميادين ومستوياته.

كما يقول تعالى في آية ثانية تحمل مضموناً مشابهاً: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ (٣).

ليؤكد على أنّ الإصلاح هو ما يمنع من إهلاك الله تعالى للقري، فالمجتمع إذا ما أراد أن يدفع عن نفسه جميع أنواع الهلكة؛ من اقتصادية، أو سياسية، وغيرها، فما عليه إلا أن يكون مجتمعاً مصلحاً مواجهاً للفساد والمفسدين.

وفي تأكيد على قضية الإصلاح، يقول تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (٤).

ثقافة الثورة في الروايات المأثورة:

بلغت الروايات التي تؤسس لثقافة الثورة على الظلم ومواجهته وعدم الركون للظالمين والمفسدين، حدّ الكثرة، لذا سنذكر مجموعة منها ضمن عناوين مختلفة، وإن كانت جميعها تنصبّ على معنى أساس ومركزي؛ وهو فعل الثورة والإصلاح والتغيير.

(١) هود، ١١٢.

(٢) هود، ٨٨.

(٣) هود، ١١٧.

(٤) الأعراف، ٥٦.

فمن الروايات ما يدعو إلى عدم طاعة الإمام الجائر، منها ما ورد عن رسول الله ﷺ، حيث قال: «قال الله عز وجل: لأعذبن كل رعية في الإسلام أطاعت إماماً جائراً...، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقيّة»^(١).

ومنها ما يدعو إلى الصدع بكلمة الحق والعدل عند السلطان الجائر، وإلى وعظه وأمره بالتقوى؛ فقد ورد عن الإمام علي عليه السلام: «وإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقربان أجل، ولا ينقصان من رزق، وأفضل من ذلك كله كلمة عدل عند إمام جائر»^(٢).

وفي السياق نفسه جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «من مشى إلى سلطان جائر، فأمره بتقوى الله، ووعظه، وخوفه كان له [مثل] أجر الثقلين من الجن والإنس ومثل أعمالهم»^(٣).

وقد ورد من الروايات أيضاً ما يدعو إلى منع الظالم من ارتكاب الظلم، وإلزامه بفعل الحق، فقد جاء عن رسول الله ﷺ: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»^(٤).

وفي السياق نفسه جاء عنه ﷺ: «والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على أيدي الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض...»^(٥).

بل إن بعض الروايات ذهبت إلى المنع من الدعاء للظالمين بالبقاء، فقد جاء عن رسول الله ﷺ: «من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله في أرضه»^(٦).

وتوجّهت جملة من الروايات إلى إيجاد حصانة نفسية تحول دون التكيف مع

(١) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، ط٢ (مصحّحة)، بيروت، مؤسّسة الوفاء؛ دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٢هـ/ق/١٩٨٢م، ج٢٥، باب عقاب من ادعى الإمامة بغير حق...، ح١، ص١١٠.

(٢) الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: نهج البلاغة، ح٢٧٤.

(٣) العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط٢، قم، مطبعة مهر، ١٤١٤هـ/ق، ج١٦، ب٢ من أبواب الأمر بالمعروف...، ح١١، ص١٣٤.

(٤) المتقي الهندي، علاء الدين: كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق وضبط وتفسير الشيخ بكرى حياني، تصحيح وفهرسة الشيخ صفوة السقا، لا.ط، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩هـ/ق/١٩٨٩م، ج٢، ح٥٥٧٥، ص٧٧.

(٥) كنز العمّال، م.س، ح٥٥٢٧، ص٦٧.

(٦) بحار الأنوار، م.س، ج٧٢، ب٧٩، ح٦٩، ص٢٣٤.

الظلم؛ من خلال التأكيد على الإنكار النفسي له، والرفض القلبي، حيث يقول الإمام علي عليه السلام: «الراضي بفعل قوم كالدخل فيه معهم، وعلى كل داخل في باطل إثمان: إثم العمل به، وإثم الرضى به»^(١).

وأكدت روايات أخرى على عدم معونة الظالم بأي نوع من أنواع المعونة، حيث ورد عن الإمام الرضا عليه السلام فيما يرتبط بالسلطين الظلمة: «الدخول في أعمالهم والعون لهم والسعي في حوائجهم عدل الكفر...»^(٢).

وفي المقابل يوجد تأكيد على إعانة المظلوم ونصرته، حيث ورد عن الإمام علي عليه السلام: «أحسن العدل نصره المظلوم»^(٣).

وفي السياق نفسه ورد عن رسول الله ﷺ: «فيما خاطب الله تعالى داوود عليه السلام يا داوود: إنه ليس من عبد يعين مظلوماً أو يمضي معه في مظلمته إلا أثبت قدميه يوم تنزل الأقدام»^(٤).

ويوجد غيرها الكثير من الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام التي تحمل المضمون نفسه، ولسنا هنا في مورد الاستقصاء، ولكن عندما نستجمع العناوين التي تحملها الروايات التي ذكرت، ونضمها إلى بعضها البعض، تصبح الصورة أكثر وضوحاً؛ ويصبح واضحاً الموقف الذي يجب أن يُؤخذ من قضية الثورة على الظلم ومواجهة الفساد والعمل على الإصلاح والتغيير، والسعي إلى تحقيق العدل.

ثقافة الثورة في قبال ثقافة الركون:

إن الروايات السابقة تدعو إلى عدم طاعة الجائر والظالم، وبالتالي هي تدعو إلى مخالفته ورفضه؛ وتطلب الجهر بكلمة الحق والموقف الحق أمامه؛ بهدف تثنيه عن ارتكاب الظلم وركوب الباطل؛ بل تأمر بالعمل على منعه من فعل الظلم

(١) نهج البلاغة، م.س، ح ١٥٤.

(٢) بحار الأنوار، م.س، ج ٧٢، ب ٨٢، ح ٢٥، ص ٢٧٤.

(٣) الليثي الواسطي، علي بن محمد: عيون الحكم والمواعظ، تحقيق الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، ط ١، لا.م، دار الحديث، لا.ت، الفصل التاسع، ص ١١٢.

(٤) السيوطي، جلال الدين: الدر المنثور، لا.ط، بيروت، لا.ن، دار المعرفة للطباعة والنشر، لا.ت، ج ٣، ص ١١٢.

وإلزامه الحقّ، ممّا يعني تغيير كلّ واقع وبنية تنتج الفساد والظلم؛ وصولاً إلى الدعوة لعدم الرضا بأفعالهم وإبداء السخط منهم، وعدم الدعاء لهم؛ والامتناع عن الدخول في أعمالهم؛ بهدف إضعافهم ونزع أيّة شرعية منهم، وعدم المعونة لهم، بل والعمل على إعانة المظلوم ونصرته بوجه الظالم وأعدائه.

إذن، هي صورة تكفي لتحديد الموقف الديني والإسلامي تحديداً من أيّ ظلم أو فساد، وكيفية التعامل معه، ولن يكون من السهل على أيّ معنى ومضمون مخالف أن يصمد أمام تلك الصورة ومضمونها، ولن يكون من الممكن لأيّ ثقافة أخرى أن تقابل تلك الثقافة التي تحملها الروايات المتقدّم ذكرها؛ التي هي ثقافة الثورة والإصلاح وإقامة العدل ورفض الظلم.

لكن في المقابل يمكن لنا أن نتلمّس ثقافة أخرى قد بُنيت في التراث الإسلامي، وعبّرت عن نفسها من خلال مجموعة من المرويّات التي تُنسب إلى رسول الله ﷺ، ومن خلال مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تخالف ما ذكّر من دلالة جملة من الروايات المؤسّسة لثقافة الثورة والإصلاح؛ تلك الثقافة التي تدعو إلى الجمود والرضوخ للحاكم وإن جار أو ظلم، وجانب العدل وفارق الحقّ، والتي يمكن أن نتلمّسها في مجالات متعدّدة من التراث الإسلامي^(١).

ثقافة الركون في بعض المرويّات:

يلعب الحديث دوراً مهماً كنصّ مؤسّس للثقافة الإسلامية، وبما أنّ القرآن الكريم محفوظ من الله تعالى لا تتأله يد الوضع والتحريف، وبما أنّ القرون الأولى من التاريخ الإسلامي لم تشهد ضبطاً كاملاً وتدويناً شاملاً للحديث، ولسهولة الادّعاء بالسمع، نتيجة قرب العهد برسول الله ﷺ؛ فقد وجد السلاطين ضالّتهم في الحديث، مستخدمين في ذلك العديد من المحدثين والرواة؛ الذين

(١) يُراجع: النيسابوري، مسلم: صحيح مسلم، لا.ط، بيروت، دار الفكر، لا.ت، ج ٦، باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق، ح ٤٦٧٥-٤٦٧٦. وباب وجوب ملازمة جماعة المسلمين وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، ح ١٨٢٥، ٤٦٧٨-٤٦٧٩، ٤٦٨٢-٤٦٨٤. وباب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا...، ح ٤٦٩٢-٤٦٩٤. والبخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، لا.ط، لا.م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ/ق/١٩٨١م، ج ٨، باب ١٠٧٢، ح ١٩٥٦. وباب ١١٠٠، ح ١٩٦٢-١٩٦٢.

كانوا يروون لهم أحاديث تخدم سلطانهم ومصالحهم.
من ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون
بهدي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في
جثمان إنس. قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع
وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع»^(١).

فمن الواضح هنا أن هذا الحديث يريد التأكيد على الطاعة للأمر مهما كان،
حتى لو كان لا يهتدي بهدي رسول الله ﷺ ولا يستن بسنته، ولو كان قلبه «قلوب
الشياطين»، مع أنه نقرأ في كتاب الله تعالى: ﴿...أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ
يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى...﴾^(٢).

فكيف ينهى الله تعالى عن اتباع من لا يهدي إلى الحق، في حين أن رسول
الله ﷺ يأمر بطاعة من لا يهتدي بهداه؛ أي من لا يهتدي بالحق ولا يهدي إليه،
فهل يمكن أن يأمر الله تعالى بشيء، ويأمر رسوله ﷺ بخلافه؟ أم هو من وضع
الوضائع الذين أرادوا أن يشترروا بمثل هذه الأحاديث ثمناً قليلاً من حطام
الدنيا، وأن يحظوا برضا السلطان وقربه، ولو كذبوا على رسول الله ﷺ أحاديث
لم يقلها.

أيضاً روي عنه ﷺ: «... أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم
ويلعنوكم، قيل: يا رسول الله، أفلا ننايهم بالسيف؟ فقال: لا ما أقاموا فيكم
الصلاة، وإذا رأيتم من ولايتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً
من طاعة»^(٣).

فهنا تصل الأمور إلى بغض الحاكم ولعنه، بسبب من أفعاله التي تكرهها
الرعية، وتكره استمرارها؛ ومع ذلك تذهب الرواية إلى مطلوية البقاء على
الطاعة، والحوول دون الخروج عليهم، ما داموا يقيمون الصلاة ولو بشكلها
الظاهري الخالي من مضمونها الحقيقي؛ الذي يؤدي إلى النهي عن الفحشاء

(١) صحيح مسلم، م.س، ج.٦، باب الأمر بلزوم الجماعة...، ح.١٨٤٢، ص.٢٠.

(٢) يونس، ٢٥.

(٣) صحيح مسلم، م.س، ح.١٨٤٢، ص.٢٤.

والمنكر، حيث إن من أشد المنكرات أن يفعل الحاكم ما يُوجب لعنه وبغضه وكره الرعية لأفعاله.

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون بعدي أثره، وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال تؤدون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم»^(١).

فهنا رغم وجود الأثرة وما ينكره المجتمع من السلطان، لم يُطلب منهم إنكار المنكر وتغييره بالفعل والقول، بل كان الطلب منهم أن يؤدوا الذي عليهم، ويسألوا الله الذي لهم؛ مع أنّ الله تعالى يطلب في هذا الحال أن يبادر المجتمع إلى إصلاح السلطة، وإنكار منكرها، وإلزامها بالمعروف، لا أن يتواكل، أو أن يقتصر على الدعاء وسؤال الله تعالى، دون أن يبادر إلى الفعل والتغيير بيديه، وما أكثر الآيات القرآنية التي تدلّ بوضوح على مطلوبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفعل الإصلاح ومدى أهميّة هذه الأفعال.

ومن تلك المرويّات أيضاً أنّ أحدهم سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقّهم ويمنعوننا حقّنا. فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثمّ سأله. فأعرض، ثمّ سأله في الثانية أو الثالثة، فقال: «اسمعوا وأطيعوا فإنّما عليهم ما حمّلوا وعليكم ما حمّلتم»^(٢).

فالأمراء هنا يمنعون حقّ الرعية؛ أي لا يقومون بواجباتهم تجاه المجتمع؛ من عدل وإصلاح ودفع للمظالم. ولا يفعلون ما هو واجب عليهم من وظائف وأعمال تبرّر وجودهم كأمرء وحكام، وإلا فإنّ حقّ الرعيّة على الوالي أن يقوم بما عليه من وظائف وواجبات تجاه المجتمع، ومع ذلك فإنّ الجواب الذي ذكرته الرواية هو أن يستمروا في الطاعة للأمير، حيث لم تذكر الرواية أيّ شيء آخر؛ من مطلوبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإصلاح ما يفسده الحاكم، وغير ذلك، بل كان همّها هو التأكيد على السمع والطاعة للأمير.

(١) صحيح مسلم، م، ج ١٨٤٢، ص ١٧.

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي: السنن الكبرى، لا، ط، بيروت، دار الفكر، لا، ت، ج ٨، باب الصبر على أذى...

والأخطر من ذلك أنها تفصل في المسؤولية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الدينية، فالأمير «عليه ما حُمِّل» فهو المسؤول أمام الله تعالى، وليس للرعية أن تسأل وتحاسب وتصلح وتعالج، وإنما هي مسؤولة فقط عن نفسها «عليكم ما حُمِّلتم»، وهو ما يلغي واحداً من أهم الأسس التي تسهم في إصلاح السلطة وتقويمها.

ثقافة الركون في كلمات بعض الفقهاء:

بناءً على تلك المرويات فقد نسج العديد من العلماء والفقهاء مواقفهم من السلطان، والتي كانت مواقف مؤيدة له، وداعية إلى عدم الخروج عليه أو مواجهته؛ حتى وإن جار، أو ظلم، أو منع الرعية حقها، أو ترك الاستقامة، وغير ذلك.

يقول أبو جعفر الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١هـ): «لا نرى الخروج على أئمتنا وولادة أمرنا وإن جاروا، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة»^(١).

وفي هذا السياق يقول ابن زنين الأندلسي: «فالسمع والطاعة لولاة الأمر أمر واجب، ومهما قصروا في ذاتهم؛ فلم يبلغوا الواجب عليهم، غير أنهم يدعون إلى الحق، ويؤمرون به، ويدلون عليه، فعليهم ما حُمِّلوا، وعلى رعاياهم ما حُمِّلوا من السمع والطاعة لهم...»^(٢).

وقد قال أحمد بن حنبل بحرمة الخروج على السلطان مطلقاً: «ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين - وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان، بالرضا أو بالغلبة - فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية. ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من

(١) الحنفي، ابن أبي العزّ؛ شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق أحمد محمد شاكر، لاط، نشر وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، لات، ص ١٧٨.

(٢) المرّي، ابن أبي زَمَين: رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تحقيق عبد الله بن محمد البخاري، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ.ق، ص ٢٧٦.

الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنّة والطريق»^(١).

وقال الباقلاني في التمهيد: «قال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث: لا ينخلع بهذه الأمور، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويله، وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله. واحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متظاهرة عن النبي ﷺ وعن أصحابه في وجوب طاعة الأئمة، وإن جاروا واستأثروا بالأموال»^(٢).

أمّا ابن تيمية فقد برّر وجوب طاعة الحاكم الظالم وعدم جواز قتاله بالسيف بمقولة: «إنّ الفساد في القتال، والفتنة أعظم من الفساد، والحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فيدفع أعظم الفسادين بالالتزام الأدنى»^(٣).

وقد ذكر قبله أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (٢٧٧-٣٦١) تحت عنوان «الجهاد مع الأئمة وإن كانوا جوراً»: «[إنّ أئمة أهل الحديث] يرون جهاد الكفار معهم وإن كانوا جوراً، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا قتال الفتنة»^(٤).

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة نقلاً عن ابن تيمية: «المشهور عن مذهب أهل السنّة أنّهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظالم...»^(٥).

حيث نلاحظ في هذه النصوص التمسك بسيرة السلف وأئمة أهل الحديث؛ للاستدلال على كيفية التعامل مع الحاكم الجائر والفاسق، فيما أنّ السلف كان ينقاد للجائر؛ فالمطلوب هو الانقياد للجائر، وبما أنّه كان يطيع الظالم؛ فالمطلوب إطاعة الظالم، مع أنّ النصوص القرآنية واضحة في حرمة الركون للظالم، حيث يفسر الركون بالميل، ولو اليسير، فكيف بالانقياد له والطاعة؟

(١) ابن حنبل، أحمد: أصول السنّة، ط١، - الخرج - السعودية، دار المنار، ١٤١١هـ.ق، الأصل ٢٠.

(٢) الباقلاني، أبو بكر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط٢، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٤هـ.ق/ ١٩٩٣م، ص٤٧٨.

(٣) ابن تيمية، أحمد: منهاج السنّة النبوية، تحقيق محمد رشاد سالم، ط١، نشر جامعة محمد بن سعود الإسلامية، لا.م، ١٤٠٦هـ.ق/ ١٩٨٦م، ج٢، ص٣٩٠.

(٤) الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم: اعتقاد أئمة الحديث، ط١، لا.م، دار الاستقامة، لا.ت، ص١٤.

(٥) أبو زهرة، محمد: الوحدة الإسلامية، لا.ط، بيروت، دار الرائد، لا.ت، ص١٥٨.

ولعل الأمر نفسه قد حصل مع مجمل الفقهاء والعلماء الذين قالوا بهذا الرأي (طاعة الحاكم الجائر)؛ حيث إنهم قد عادوا إلى السلف؛ لينظروا ماذا فعلوا، وماذا نسبوا لرسول الله ﷺ. فوجدوا أمرين: الأول: هو أنهم انقادوا لأئمة الجور والحكام الظلمة، والثاني: أنهم نسبوا إلى رسول الله ﷺ أحاديث تدعو إلى الانقياد لأولئك الحكام وطاعتهم وعدم الخروج عليهم... وفي هذا الموقف كانوا بين أمرين:

الأول: أن يقوموا بعملية تحليل ونقد لموقف السلف من الأحاديث التي نسبوها لرسول الله ﷺ؛ بناءً على ما جاء في كتاب الله تعالى، فما وافق كتاب الله تعالى يؤخذ به، وما لم يوافق كتاب الله تعالى يُضرب به عرض الجدار.

الثاني: أن يأخذوا بما قام به السلف وما نسبوه إلى رسول الله ﷺ، دون نقد أو تمحيص، ودون عرض على كتاب الله تعالى؛ ليرى ما وافق كتاب الله تعالى فيؤخذ به، وما خالفه يرمى به؛ وللأسف هذا ما حصل، فأخذوا بما جاءهم دون إعمال النظر فيه، ودون عرضه على كتاب الله تعالى، حتى ليخيل للقارئ الفاحص أن هناك تناقضاً في الدين، وانقساماً في الإسلام، لكن حقيقة الأمر ليست كذلك. إذ لا يمكن لدين الله تعالى أن يكذب بعضه بعضاً، أو يتنافى بعضه مع بعض.

دواعي الترويح لثقافة الركون:

لقد كان لبروز هذه الظاهرة، من التنافي في النصوص الدينية الإسلامية، أسباب تاريخية ترتبط بالسلطة ومصالحها في مرحلة زمنية محددة من العهود الإسلامية الأولى، حيث كان من السهل - مقارنة مع عصرنا الحالي - العمل على اختلاق مجموعة من المرويّات، وإدخالها في الدين؛ بهدف توظيفها لخدمة مصالح السلطة وشرعيّتها ودوام سلطانها.

ولما كانت النصوص الإسلامية الأساسية (القرآن الكريم والروايات الشريفة التي صدرت فعلاً عن الرسول ﷺ) لا تخدم مصالح تلك السلطة وشرعيّتها

واستمرارها - باعتبار أنّ جوهر الدين يكمن في إقامة العدل، ولا شرعية لأية سلطة تكون عاجزة عن تحقيق العدل؛ فكان من المطلوب الالتفاف على تلك النصوص الدينية، ومحاولة تعطيل مفعولها؛ من خلال نسبة مجموعة من الأحاديث إلى رسول الله ﷺ، لتؤسّس لشرعية الحاكم الظالم والإمام الجائر، والتأكيد على مطلوبيّة طاعته، وحرمة الخروج عليه، وفي هذا الإطار لعب التحالف المشوّوم بين السلطان وجملة من الفقهاء والمحدّثين دوره في إنتاج تلك الظاهرة، والتي كان الأساس فيها هو السلطان وسعيه إلى إضفاء الشرعية على حكمه وعمله، ومبادرته إلى شراء الذمم واستجلاب مجموعة من الفقهاء والمحدّثين؛ لإحاطة نفسه بهم، واستخدامهم لتحقيق مصالحه، ما أدّى إلى نشوء ما يُعرف بفقهاء البلاط، ووعّاظ السلاطين، أو علماء السلطة، لكن هذه المرة في الوسط الإسلامي، في علاقة غير سويّة، يُرتهن فيها الفقيه والمحدّث لعطايا السلطان ومنائحه ونيل جوائزه.

ولقد كان للسلطة الأموية دور بارز في هذا الإطار، حيث عملت في أكثر من مجال إخفاء الشرعيّة على نفسها؛ سواء فيما يرتبط بالجانب العقدي، وصولاً إلى الحديث وغيره.

فعلى المستوى العقدي أكّدت السلطة الأموية على مفهوم الجبر، بأنّ ما يصدر منهم وما يحصل في الواقع الإسلامي ليس باختيارهم، بل هو من الله تعالى، والله تعالى أراد، وإلا لو لم يرده لم يحصل، وذلك في مسعى ليرفعوا عنهم مسؤوليّة المظالم التي ارتكبوها، ولتبرير كلّ ما يصدر عنهم من ظلم وجور وتقتيل وغير ذلك، حيث نقل القاضي عبد الجبار المعتزلي عن الشيخ أبي علي الجبائي أنّه قال: «إنّ أول من قال بالجبر وأظهره معاوية، وأنّه أظهر أنّ ما يأتيه بقضاء الله، ومن خلقه عنراً فيما يأتيه....»^(١).

وفي مسعى لتبرير عهده بالخلافة إلى ابنه يزيد يقول معاوية: «... إنّ أمر يزيد قضاءً من القضاء، وليس للعباد الخيرة من أمرهم»^(٢).

(١) السبحاني، جعفر: الملل والنحل، ط٢، بيروت، الدار الإسلامية، ١٤١١هـ.ق/ ١٩٩١م، ج١، ص٢٦١.

(٢) الدينوري، ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، لا، ط، مصر، لا، لا، ج١، ص١٦٧.

أما فيما يرتبط بالحديث فيذكر المدائني أنه نتيجة سياسة معاوية في استخدام الحديث لأغراض شتى، فقد: «... ظهر حديث كثير موضوع، وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بليّة القراء المرأؤون والمستضعفون؛ الذين يُظهرون الخشوع والنسك، فيفتعلون الأحاديث؛ ليحفظوا بذلك عند ولائهم، ويقربوا مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل...»^(١).

وقد أتت فتاوى بعض الفقهاء في السياق نفسه الذي يخدم مصالح السلطة، حيث يذكر الحسن البصري: «تجب طاعة ملوك بني أمية وإن جاروا وإن ظلموا، والله لما يصلح بهم أكثر مما يفسدون»^(٢).

وهو ما أدى - مع مرور الزمن -، إلى إيجاد خلل بنيوي في التراث الإسلامي؛ من ناحية وجود دخيل تراثي يعمل بشكل دائم على إنتاج ثقافة سياسية تخدم السلطة ومصالحها، حتى لو كانت هذه السلطة سلطة جائرة وظالمة؛ فيما أسميناه بثقافة الركون؛ تشبيهاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسَكُوا نَارُ﴾^(٣).

وقد تسرّبت هذه الثقافة إلى مختلف ميادين التراث الإسلامي، من علم الكلام إلى الحديث إلى التفسير والفقهاء وغيره من الميادين، حيث يمكن تلمس بصمات هذه الثقافة بشكل واضح والتأثير الذي أحدثته، وما زالت تحدثه إلى الآن، ليس فقط في مملأة السلطان والتصنّع له، بل أيضاً في الإنكار على أية حركة تهدف إلى إصلاح الواقع الفاسد، وتسعى إلى إقامة العدل وإزالة الظلم، خاصّة عندما يستلزم ذلك تغيير السلطة والخروج عليها.

(١) المدائني، ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لا، ط، لا، م، دار إحياء الكتب

العربية؛ عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦١م، ج ١١، ص ٤٥-٤٦.

(٢) فضل الله، عبد الكريم: لو بايع الحسين عليه السلام، ط١، بيروت، دار الزهراء (عليها)، ١٤٢٠هـ/ق/ ٢٠٠٠م، ص ١٠٠.

(٣) هود، ١١٢.

الآثار السلبية لشيوع ثقافة الركون:

يبقى أن نعرض لأهم الآثار المترتبة على ثقافة الركون:

١. أنها تؤدي إلى تعطيل حركة التغيير والإصلاح، فبما أنه تجب طاعة الحاكم الجائر الظالم، فلا شك أن التماهي مع مشروع السلطة الجائرة- من خلال مفهوم الطاعة- سوف يعطل إمكانية أي عمل تغييري نحو الأفضل، وسوف يشل القدرة على الإصلاح.
٢. أنها تُعطي الفرصة للحاكم الظالم لترسيخ دعائمه، وتثبيت جذوره، وتمكين نفسه؛ طالما أنه تجب طاعته، ويحرم الخروج عليه، فسوف يستفيد من هذه الفرصة لتعميق ظلمه وتثبيت حكمه.
٣. تُسهّم في تمديد الفساد والظلم؛ طالما أنه يحرم الخروج على الحاكم الظالم والجائر والإنكار عليه، فهذا يؤدي إلى إطالة عمره وتمديد بقائه.
٤. تساعد على إفساد المجتمع، وعلى ارتكاب المزيد من الظلم، فطالما أن الطاعة للحاكم الظالم الجائر واجبة على الناس، والخروج عليه حرام، فما الذي سوف يردعه عن إفساد كل الحياة الاجتماعية في مختلف ميادينها، وعن إيصال ظلمه إلى جميع مجالاتها، فإذا كان يرى أن لا أحد سوف ينكر عليه، وأنه يحرم الخروج عليه، وأن سلطانه مضمون بالطاعة؛ فهذا ما سوف يدفعه للتمادي في ظلمه وجرمه وفساده وإفساده.
٥. تُسهّم في تخدير الناس، وجعلهم يتكيفون مع الظلم والفساد، طالما أنه لا إنكار ولا تغيير، وهو ما سوف يؤدي إلى تحوّل الظلم والفساد إلى أمر عادي قد يألفه الناس؛ ليؤدي الأمر إلى تسميم التربة المجتمعية، وإفساد الثقافة الاجتماعية السائدة.

استخلاص واستنتاج:

إنّ ثقافة الركون هي ثقافة دخيلة على تراثنا الإسلامي، وللأسف كان لها أكثر من دور سلبي في الثقافة السياسية السائدة في العديد من مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فلقد أدّت تلك الثقافة (الركون) إلى تجميد الحياة السياسية في

العديد من مجتمعاتنا، حيث تحوّلت تلك المجتمعات إلى مجتمعات عاجزة عن إنتاج أيّ تغيير سياسي وغير سياسي نحو الأفضل، ووقفت تلك الثقافة عائقاً أمام فعل الثورة والسعي إلى الإصلاح ومواجهة الفساد، وسوف تبقى كذلك؛ طالما بقي المجتمع مقيداً بمفاهيمها، متصلاً بفتاواها، وطالما لم ينزع عنه أثقالتها التي تحول دون انطلاق عجلة التغيير والإصلاح، ومقارعة الفساد، وإن استلزم الأمر الثورة على السلطة.

وإذا كان ذلك الدخيل التراثي- وبغضّ النظر عن أسبابه التاريخية- هو السبب في إنتاج تلك الثقافة، ودوام اجترارها حتى عصرنا الحالي، فالمطلوب هو تنقية التراث الإسلامي من كلّ دخيل وغريب، وتنظيفه من كلّ ما علق به من نصوص ومفاهيم ومفردات تتنافى معه ويتناقض معها.

أما الخطوات المنهجية لذلك فهي الآتية:

١. اتّخاذ كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) مصدراً أعلى، مقارنة مع ما سواه.
٢. عرض كلّ تلك النصوص المشكّلة على كتاب الله تعالى.
٣. ما وافق كتاب الله تعالى يُؤخَذ به.
٤. ما خالف كتاب الله تعالى يُرْمَى به.
٥. أن ينظر بعين الريبة إلى كلّ محدّث أو فقيه عرّف عنه ارتباطه بالسلطة الظالمة، وتحديداً في العهود الإسلامية الأولى؛ لتكون نصوصه وأحاديثه المؤسّسة لثقافة الركون، التي ينسبها إلى الرسول ﷺ، محلاً لكثير من التمحيص، ومورداً لأكثر من نقد وتدقيق.